

الموجة الاشتراكية في عقد السبعينات، الى الموجة الدينية في عقد الثمانينات، وقد آن الأوان للنضوج في عقد التسعينات، ولإستخلاص العبرة، وللإجماع على ارادة بناء الأمة باشاعة الديمقراطية.

خامساً - وحدة الموقف من اسرائيل سلماً أم حرباً، فالعرب أقوياء، عندما يوحدون موقفهم من اسرائيل. ومن الادلة على أهمية وحدة الموقف، ان المفاوضات وصلت الى الجولة الثامنة دون حدوث انقسام في الصف العربي. ومن هنا كانت بداية التصور بإمكان الاستمرار في السير معاً، سلماً، شرط العهد بالاستمرار، معاً، متحدّين «ومقاومة اذا لزم».

سادساً - رفض التوطين: لا تحمل السنوات العشر المقبلة، في أية صورة من صورها، امكان عودة اللاجئين الى وطنهم، هذا صحيح. ولكن هذا ليس معناه الحائط المسدود والقبول بالتوطين، تحت أي ضغط أو تهديد أو حصار، إن عربياً أو فلسطينياً، فالمستقبل المنظور والممكن، حتى مع استمرار سيناريو المسيرة السلمية، يكمن في التعامل مع الخصم بالسلاح الذي يشهره هو علينا في «معركة» المفاوضات، وهو سلاح التفاصيل النابعة من التفاصيل، والتفاصيل التي لا تنتهي، واما السبب وراء لجوء المفاوضات الاسرائيلي الى هكذا أسلوب، فواضح، ذلك لانه لا يريد، حقاً، التنازل عن شيء يذكر، فكيف يطلب من الفلسطيني ان يتنازل عن حقه في وطنه بأكمله؟ وكيف يطلب من اللبناني ان يقبل باقتسام الوطن حتى مع أشقاء له، وهو الذي يسعى الى جمع الغائبين من أبنائه في المهاجر؟

ولا ريب، فان إعادة فتح الحوار المسؤول الجاد لبنانياً وفلسطينياً، يجب ان يشمل النواحي المدنية والامنية والسياسية، ألا ان فتح الملف المدني هو الأصعب، جراء الخوف من ان يؤدي ذلك، بشكل تدريجي، الى مرحلة التوطين.

بالمقارنة مع ما جرى ويجري في الاقطار العربية الاخرى، فان الوجود الفلسطيني في تلك الاقطار لم يؤد الى مخاوف مماثلة، واما اعطاء اللاجئين حقوقاً مدنية تنبع من المبادئ الانسانية والحضارية، لا القومية، فحسب، فأمر لم يؤد، عملياً، حتى الى الاقتراب من مرحلة أي توطين، كما انه لم يؤد، نفسياً، الى أي شعور بإمكان التوطين؛ ومن سوريا المثل الاقرب، فهناك، وفقاً لآخر احصائيات (اوتروا) ٢٠٢٩٥٨ لاجئاً<sup>(١٦)</sup>، لا تميز القوانين المدنية بينهم وبين ابناء البلاد السوريين بشيء، كما ذكرنا سابقاً، فالحقوق والواجبات واحدة، واما المحافظة على الهوية الفلسطينية قانونياً ونفسياً وحضارياً ونضالياً، فأمر يشارك في المحافظة عليه السوريون أيضاً. واما إن انتقلنا الى الاردن، وعلى الرغم من كونه البلد الوحيد الذي أعطى جنسيته للاجئين، فنحن ما زلنا نجد فيه العدد الاكبر من اللاجئين المقيمين في الدول العربية المضيفة، فهؤلاء يفوق عددهم المليون لاجئاً، ويبلغ تعدادهم، وفقاً لآخر الاحصائيات لدى (اوتروا) ١٠٢٥١٢٤ لاجئاً<sup>(١٧)</sup>، واما عن حقوقهم المدنية، فهم، أيضاً، يتعلمون ويعملون ويساهمون في بناء اقتصاد البلاد.

لا انتقاص، اذاً، من استقلال كل من سوريا أو الاردن مع الوجود الفلسطيني، ولا انتقاص من الحقوق المدنية للفلسطينيين على أرض كل منهما. وفي توقعاتنا، ان ينحول لبنان، في السنوات المقبلة، الى توضيح العلاقات مع الفلسطينيين على أرضه، وذلك على الرغم من قرار وزارة العمل الذي أصدر مؤخراً، والذي بات، بموجبه، يطالب الفلسطيني كما يطالب الاجنبي باذن رسمي للعمل، وذلك باعتبار هذا القرار من أصداء الماضي الذي يتبارى الجميع في طي صفحته. واما بشأن المستقبل، فهذا يخضع لمؤثرات شتى، والتي يمكن ايجازها، في الفرضيات التالية:

○ كلما وحدّ العرب جهودهم سعياً الى أهداف معلومة ومتفق عليها، منها رفض التوطين